23 September 2014
Arabic

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم



بيان اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بشأن علاقتها بمنظمات المجتمع المدني، المعتمد في دورتها الحادية والعشرين (١-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)

- ١- ترى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ويشار إليها لاحقاً باسم "اللجنة") أن تعاونها الوثيق مع منظمات المجتمع المدني التي تشتغل بالحقوق الإنسانية للعمال المهاجرين يكتسي أهمية بالغة في ترويج الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ويشار إليها لاحقاً باسم "الاتفاقية") وتنفيذها.
- ٢- ويهدف هذا البيان إلى توضيح علاقة اللجنة بمنظمات المجتمع المدني وتوطيدها وتعزيز دور هذه المنظمات في تنفيذ الدول الأطراف الاتفاقية على الصعيد الوطني. وتشمل منظمات المجتمع المدني، في الممارسة المتبعة في اللجنة، جهات منها المنظمات غير الحكومية والنقابات والمؤسسات الأكاديمية.
- ٣- وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في أنشطة اللجنة وتساهم فيها قبل عملية الإبلاغ وأثناءها، عملاً بالمادة ٧٣ من الاتفاقية، وكثيراً ما تحفز إلى الارتقاء بمستوى تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني. وقدمت منظمات المجتمع المدني منذ عام ٢٠٠٤ تقارير بديلة عن تقارير الدول الأطراف كي تنظر فيها اللجنة. وشدد الاجتماع السادس لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في عام ١٩٩٥ على الوظيفة الأساس لمنظمات المجتمع المدني المتمثلة في توفير المعلومات الموثوقة التي لا بد منها لأنشطة هيئات المعاهدات. وعليه، أدرجت اللجنة في نظامها الداخلي، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٤، المادة ٢٨ المتعلقة بتقديم هيئات أخرى المعلومات والوثائق والبيانات الخطية. وجاء في هذه المادة أنه "يجوز للجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية (بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات)، إلى تقديم معلومات خطية عن الأمور التي تتناولها الاتفاقية وتقع في نطاق أنشطتها". وتتوافق المادة ٢٨ مع الفقرة ٤ من المادة ٧٤ من الاتفاقية.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-16951 101114 101114



* 1 4 1 6 9 5 1 *

تنفيذ الاتفاقية

٤- من المستصوب أن تُشرك الحكومات منظمات المجتمع المدني، متى كان ذلك مناسباً وممكناً، في شتى جوانب تعزيز الاتفاقية والملاحظات الختامية للجنة وتنفيذها. وينبغي ألا يعني ذلك بأي حال من الأحوال الدولة الطرف من أن تكون المسؤول الأوحد عن تنفيذ الاتفاقية. وتوصي اللجنة الدول الأطراف بتيسير وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطتها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والملاحظات الختامية للجنة. ويضاف إلى التعاون مع الدول الأطراف على تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة تشجيع اللجنة منظمات المجتمع المدني على أن تنشر على نطاق واسع الاتفاقية وتقارير الدول الأطراف والملاحظات الختامية للجنة وتعليقاتها العامة والاضطلاع بأنشطة ترويجية أخرى تتصل بالاتفاقية والحقوق الإنسانية للعمال المهاجرين.

دور منظمات المجتمع المدني في عملية الإبلاغ

٥- أوجدت اللجنة، عن طريق نظامها الداخلي وممارستها المتمثلة في عقد اجتماعات غير رسمية مع منظمات المجتمع المدني، فضاء لهذه المنظمات كي تسهم في عملية الإبلاغ واستعراض اللجنة تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية.

٦- وإذ تحيط اللجنة علماً بأن نظرها في تقارير الدول الأطراف يستند إلى حوار بناء بينها وبين هذه الدول، ترى أن من الضروري ألا يكتفي بناء الحوار على المعلومات الواردة من الدول الأطراف ومكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً على المعلومات القادمة من منظمات المجتمع المدني. فمن شأن ذلك أن يوفر للجنة معلومات شاملة عن تنفيذ الاتفاقية في الدولة الطرف المعنية.

٧- وتشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على تقديم تقارير بديلة لتقارير الدول الأطراف وإدراج معلومات عن تنفيذ بعض أحكام الاتفاقية أو كلها أو موضوعات محددة تركز على الثغرات في تنفيذ الاتفاقية أو الملاحظات الختامية للجنة. وينبغي أن تكون التقارير مقتضبة، لا تتجاوز في العادة ١٠ صفحات، وتقدم معلومات قطرية عن القضايا ذات الأولوية لدى الدولة الطرف المعنية فيما يخص الاتفاقية. ومن المفيد أيضاً أن تتضمن التقارير مسائل مقترحة و/أو توصيات محددة للدولة الطرف كي تنظر فيها اللجنة.

التشاور والمساهمات في تقرير الدولة الطرف

٨- توصي اللجنة الدول الأطراف بأن تستشير منظمات المجتمع المدني لدى إعدادها تقاريرها الأولية أو الدورية، عملاً بالمادة ٧٣ من الاتفاقية، وتتيح التقارير لجميع فئات المجتمع المدني. وغالباً ما تسأل اللجنة الدول الأطراف عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني استشيرت في إعداد تقاريرها وعما إذا كانت عملية الإبلاغ اتسمت بالتعاون والشفافية.

وينبغي ألا يستثنى الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في توفير المعلومات لتقرير الدولة الطرف إمكانية أن تقدم تلك المنظمات تقريراً بديلاً.

التقارير البديلة وتقديم معلومات شفوية في اجتماعات اللجنة

٩- ترحب اللجنة بالتقارير الخطية البديلة وبالعرض الشفوية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني إلى اللجنة أثناء الدورة. وتدعو هذه المنظمات إلى حضور الحوارات البناءة مع الدول الأطراف بصفة مراقب. وجرت العادة أن تخصص اللجنة حيزاً زمنياً من برنامج عملها للاجتماع غير الرسمي العلني مع منظمات المجتمع المدني في اليوم الأول من الدورة. وتقدم تلك المنظمات أثناء الاجتماعات غير الرسمية عروضاً شفوية لتقاريرها الخطية عن مسائل تشملها الاتفاقية وتجب عن أسئلة أعضاء اللجنة. وتتاح فرص أخرى للمنظمات كي تقدم معلومات إلى اللجنة أثناء الإحاطات الخاصة أثناء فترة الغداء.

التعليقات العامة للجنة وتوظيف هذه التعليقات

١٠- تشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على التعليق على التعليقات العامة التي تعكف اللجنة على إعدادها وتوظيف هذه التعليقات في أنشطتها الترويجية المتعلقة بالاتفاقية والحقوق الإنسانية للعمال المهاجرين.

دعم البلاغات الفردية

١١- تشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على تقديم المساعدة إلى من يدعون أنهم تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان من أفراد أو جماعات، بمقتضى الاتفاقية، بتقديم بلاغات إلى اللجنة، وفقاً للمادة ٧٧ من الاتفاقية، متى دخل هذا الحكم حيز التنفيذ.

تعزيز الانتشار العالمي

١٢- ترحب اللجنة بمساهمات منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، وتلاحظ أنه لا يتيسر لهذه المنظمات دوماً حضور دورات اللجنة في جنيف بسبب الصعوبات اللوجستية والضائقات المالية. وترحب اللجنة من ثم بتوظيف التكنولوجيات الجديدة للارتقاء بمستوى التواصل مع جميع المناطق أثناء دوراتها، مثل التداول عن بعد والتداول بالفيديو، إن كانت هذه الوسائل متاحة.

١٣- وتعترف اللجنة بالدور المهم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مجال رفع مستوى الوعي بالاتفاقية وبالملاحظات الحتمية للجنة وتعليقاتها العامة وغيرها من المساهمات. وتشجع تلك المنظمات وغيرها من أصحاب المصلحة على الإسهام في ترجمة تلك الوثائق إلى اللغات المحلية قصد تعزيز انتشار الاتفاقية وغيرها من مساهمات اللجنة والتوعية بها.